

السؤال الأول: تكلم حول أهمية المنهج التاريخي.

إتساع مجالات إستخدام المنهج التاريخي، فهو لا يقتصر على التاريخ و إنما يستخدم في مجال العلوم الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية، مادام المطلوب التعرف على حادثة مضت، و وصلت إلى الحاضر.

- يستخدم للكشف عن أدبيات البحث السابقة.
- يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.
- يسمح بمعرفة تطورات المشكلات و حلولها سابقا، و إيجابيات و سلبيات هذه الحلول.
- يقدم الذاكرة الجماعية.

السؤال الثاني: تحدث حول مدى تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية.

يقدم المنهج التاريخي للباحث القانوني، عوناً كبيراً في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية و النظم و الأصول، و القواعد و الأفكار القانونية، و يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، لإدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية، لأن الحاضر وليد الماضي.

السؤال الثالث: ماهي أهداف المنهج الوصفي؟.

- جمع معلومات حقيقة، و مفصلة لظاهرة معينة.
- تحديد المشكلات الموجودة، أو توضيح بعض المظاهر.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة.
- إجراء مقارنات مع الظواهر الأخرى.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر.
- جمع البيانات و المعلومات و تنظيمها و تحليلها للوصول إلى نتائج و تعميمات.

السؤال الرابع: تشترك مناهج البحث العلمي على إختلاف أنواعها، بمجموعة من الخصائص و الميزات يمكن إجمالها فيما يلي:

- التنظيم في طريقة التفكير و العمل، القائمة على الملاحظة و الحقائق العلمية.
- التسلسلية و الترابط في تنفيذ خطوات البحث المتتالية.
- الموضوعية و البعد عن الخصوصية و التحيز و الذاتية و الميول الشخصية.
- إمكانية اختيار نتائج البحث في أي مكان و زمان، باستخدام المناهج العلمية و لكن ضمن ظروف و شروط مماثلة، لحدوث نتائج الظاهرة المدروسة.
- معالجة الظواهر أو الأحداث، التي تمخضت عن ظواهر أو أحداث مماثلة.
- القدرة على التنبؤ... أي وضع تصور لما ستكون عليه الظواهر أو الأحداث، قيد الدراسة في المستقبل.
- يتسم المنهج العلمي بأنه يجمع بين التفكير الاستنباطي الذي ينتقل من العام إلى الخاص، و التفكير الاستقرائي الذي ينطلق من دراسة الجزئيات ليصل إلى الكليات.
- يتصف المنهج العلمي بالتنوع، فلا يوجد منهج واحد لدراسة كافة المشكلات البحثية، بل أن المناهج و استخداماتها تتعدد و تتنوع، وفقا لتعدد و تنوع العلوم و حقولها المختلفة، و هو أمر منطقي، إذ من غير المقبول علمياً أن يتم تحديد مجموعة من القواعد الجامدة ليلزم بها الباحثين على إختلاف تنوع المجالات العلمية التي ينتمون إليها.